E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً

The impact of the regional factor on moderation in Iraq after 2003 "The Islamic Republic of Iran and the Kingdom of Saudi Arabia as a model".

م.م. سيف نبهان إسماعيل *
Saif nabhan ismail

- **الملخص**

بعد الاحتلال الامريكي على العراق عام 2003 برز العامل الاقليمي كمؤثر على المشهد السياسي العراقي وما سهل من ازدياد وفعالية هذا العامل ضعف وهشاشة الساحة العراقية نتيجة لمجموعة من الازمات الداخلية التي استفحلت بعد 2003 فمن الصراع الحزبي بين الكتل السياسية الى تدهور الملف الامني الى ضعف الخدمات الاساسية للمواطن العراقي، وانتشار الفساد السياسي، والاداري والحكومي وهيمنة الولاءات الفرعية الاثنية والطائفية التي زرعها الاحتلال الامريكي على الولاء الوطني الى التضخم في الاقتصاد العراقي وضعف الواقع الزراعي والصحي وانتشار الامراض المستعصية والولادات المشوهة بسبب استعمال الاحتلال الامريكي للأسلحة المحرمة دولياً ضد الشعب العراقي.

- **الكلمات المفتاحية:** الاعتدال، الإقليمي، العراق، ايران، السعودية .

- **Abstract**:

After the US occupation of Iraq in 2003, the regional factor emerged as an influence on the political scene, and its actor is the weakness and fragility of the Iraqi arena as a result of a group of internal crises that worsened after 2003, the partisan struggle between the political blocs. Iraq, the spread of political, administrative and governmental corruption and the dominance of the American occupation over the American occupation over national loyalty. Inflation in the Iraqi economy, poor agricultural and health conditions, the spread of incurable diseases and deformed births due to the use of

* كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين. Saifnabhan567@gmail.com

internationally prohibited weapons by the American occupation against the Iraqi people.

- Keywords: moderation, regional, Iraq, Iran, Saudi Arabia.

- **المقدمة**

في زمن الفتن والاصطفاف الطائفي والهوياتية، تتضاءل فرص الاعتدال السياسي، وتزداد اشكال التشدد الديني والسياسي، لهذا اصبح مفهوم الاعتدال والوسطية حاجة ملحة، بسبب تزايد قوى التطرف والعنف، فحيث ما وجد التطرف والعنف والغلو وجد الاعتدال والوسطية في الوقت نفسه، وأين ما وجد الشر وجد الخير فهذه احدى سمات الحياة وهذا يعني ان التطرف سواء كان سياسي او فكري فهو موجود بغض النظر عن كونه ديني او غير ديني ولكن المشكلة تبدأ عندما ينتقل التطرف من الفكر الى السلوك من ما يعني الخروج من منظومة الفكر والسلوكيات السائدة في كل مجتمع وتحوله الى سلوكيات خطيرة من الكراهية والتطرف والعنف.

- **أهمية البحث**

ان ما يزيد من أهمية البحث تشخيصه الوسائل الجديدة التي استخدمها اللاعب الإقليمي في التدخل في العراق التي من ابرزها توظيف الغزو الثقافي والعولمة بحيث سعت بعض الدول الاقليمية لأحداث تغيير نوعي في قناعات الجمهور العراقي وتسعى طائفة ازاء طائفة اخرى ومن ثم اندلاع الازمات الداخلية في المجتمع العراقي.

- **اشكالية البحث**

لاشك ان التدخل الاقليمي في العراق يطرح العديد من الاشكاليات التي يمكن ان تلخص في عدة تساؤلات مهمة لعل من ابرزها :

1- ماهي تداعيات تدخل العامل الاقليمي في الشؤون الداخلية العراقية على مسألة الاعتدال في العراق ؟

2- هل يمكن ان يتحول العامل الاقليمي الى عامل محلي وان يصبح من مكونات الصراع الداخلي؟

3- هل ان الاطراف المحلية بحاجة الى مصادر دعم واسناد من الدول الاقليمية ؟

- **فرضية البحث**

بني البحث على فرضية مفاداها أصبح العراق يعيش بعد الاحتلال الامريكي دائرة من الاجندات الإقليمية تتصارع فيما بينها داخل الساحة العراقية مما أثر على استقرار العراق ونمو التطرف فيه.

- **منهجية البحث**

من أجل انجاز هذا البحث تم توظيف العديد من المناهج البحثية ولعل من ابرزها استخدام المنهج التاريخي لرصد جذور الموضوع ومنهج التحليل النظمي والمنهج المقارن للمقارنة بين واقع علاقات العراق مع الدول الاقليمية.

- **هيكلية البحث**

قسم البحث الى ستة محاور، تطرقنا في المحور الأول الى مفهوم الاعتدال، أما المحور الثاني تضمن اهم معوقات الاعتدال، وجاء المحور الثالث لمعالجة المعوقات لذلك تضمن اهم العوامل التي تقوم الاعتدال (مقومات الاعتدال)، اما في المحور الرابع تضمن اهم العوامل الداخلية المساعدة لتدخل القوى الإقليمية في العراق، وتطرقنا في المحور الخامس الى طبيعة التدخل الإيراني في العراق، اما المحور الاخير تضمن طبيعة تدخل المملكة العربية السعودية في العراق بعد عام 2003 .

اولاً: مفهوم الاعتدال

تساهم مفردة الاعتدال في بناء المجتمعات والأنظمة السياسية ولها صلة بحياة الناس فهنالك اشكال متعددة للاعتدال "اجتماعي، ثقافي واقتصادي ... "، وهنالك من يعرف الاعتدال من خلال نقيضه آلا وهو التطرف.

فهو التوسط بين حالتين في الكم او الكيف وعدم الميل الى المواقف الطرفية ... وكل ما يناسب فقد اعتدل وكل ما اقمته فقد عدلته . و أذا مال الشيء قلت عدلته اي اقمته واعتدل اي استقام، والاعتدال من امهات الفضائل. ويرى اخرون، إن الاعتدال هو الاستقامة، والتزكية والاستواء، والتوسط بين حالين

وهما مجاوزة الحدّ المطلوب والقصور عنه، كما يعرّف الاعتدال على أنه التوسط والاقتصاد في الأمور، وهو أفضل طريقة يتبعها المسلم من أجل تأدية واجباته اتجاه ربه ونفسه[1] .

ويرى اخرون، ان الاعتدال هو الوسط ما بين الإسراف والتبذير والتفريط والبخل

ثانياً: معوقات الاعتدال

1- **التطرف الديني:** يعتبر احد انماط التفكير الذي يتجه نحو التصلب على قيم ومعايير وممارسات ضد المجتمع والعالم ، وتعتبر ظاهرة التطرف الديني ظاهرة عرفتها كل المجتمعات البشرية في التاريخ[2] ، ونجد في العراق على سبيل المثال اعاقة تحقيق عوامل الاهداف والغايات المنشودة من المنظومة السياسية المتمثلة بالإصلاح من خلال تشدد بعض الكتل السياسية وعدم تجاوزهم لأمور ضيقة لا تخدم الا احزابهم ومصالحهم، فضلا عن تمسك البعض بسياسة المحاصصة وتقاسم ارباح اللعبة السياسية على حساب مصالح الشعب [3].

2- **غياب مفهوم الليبرالية:** من خلال قراءتنا لنظرية جون رولز " الليبرالية السياسية " حيث ان القوميات المجتمعية تلجئ الى وضع الاطر السياسية والتشريعية من اجل ضمان الاستقرار السياسي والتعايش السلمي، الا ان ذلك التعايش والاستقرار لا يتحقق دون وضع مقوم المواطنة وايضا دون ضمان العدالة الاجتماعية واتخاذ العدالة الحقيقية المنصف[4] ، والنظر في واقع النظم المجتمعية الليبرالية وتاريخها يؤكد أن النمط الليبرالي بإطلاقه لحرية الرأسمال صار استبداديا مكبلا لا محررا، فضلا عن الفوارق المادية التي عمقها واضح في واقع الحياة بين فئات المجتمع الواحد[5] ، حيث هذا ما افتقدته التجربة العراقية بعد عام 2003 نجد ان القوى السياسية قد غاب عنها مفهوم الاعتدال واصبحت تتكلم بحس قومي وطائفي بعيد كل البعد عن الانصاف والاعتدال واصبحت دولة تدار وفق

---

[1]) جيهان عادل حجاجة ، مفهوم الوسطية و الاعتدال في الإسلام ، 2016 ، متاح على الرابط الإلكتروني https://mawdoo3.com/ ، تم زيارة الموقع في 15\5\2023 .

[2]) احمد الطريبق ، في نقد النصوص التأسيسية للفكر الديني المتطرف ، الرباط ، المغرب ، 2017 ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني https://mominoun.com/ .

[3]) اراس حبيب ، التطرف السياسي وعلاقته بالإرهاب ، جريدة الصباح الجديد ، 2016 ، ص5 .

[4]) إيلاف راجح هادي وحسين احمد خليل ، الاعتدال والعقلانية في فكر جون رولز: في اشارة للحالة العراقية بعد 2003 ، 2017 ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المجلد 1 ، العدد 4 ، (برلين ، المانيا ، 2017) ، ص102 .

[5]) الطيب بوعزة ، نقد الليبرالية تنوير للنشر والتوزيع والإيداع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2013 ، ص11 .

محاصصة مقيته من الاعلى الى الاسفل، وخير مثال على ذلك تشكيل امريكا لمجلس الحكم على اساس تعتيم طائفي وقومي حيث كان تشكيل هذا المجلس نقطة الانطلاق للبدا بمرحلة غياب مفهوم الاعتدال لان كل حاكم يسعى الى تحقيق مصالحه دون النظر الى مصالح الشعب، وعلى هذا الاساس فأن غياب مفهوم الاعتدال هو نتيجة كغياب مفهوم الليبرالية السياسية[1].

3- **ضعف النخبة السياسية:** تعرف النخبة السياسية بأنها اقلية داخل المجتمع، تتميز بقدرات ذاتية وامكانيات موضوعية تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير فيه من خلال تحكمها في صنع القرارات السياسية كما يلعب السياسيون خارج السلطة والنظام بدور فعال في المجتمع ليمثل بأبعادها الفكرية، العلمية والمعرفية فتختلف النخبة السياسية عن الاخرين بأن لها صلاحيات تجعلها تصنع القرار السياسي[2].

ان سمات النخب السياسية في العراق منذ التغيير السياسي الذي تم بفعل التدخل الخارجي تتسم بالتالي[3]:

أ- شخصنة الدولة والمؤسسات

ب-الثقافة السياسية التقليدية .

ت- الافتقار الى المشروع الوطني للإنجاز في مختلف الجوانب

ث-- ضعف الخبرة الاقتصادية .

ج- غياب التواصل مع المواطنين .

ح- الافتقار الى قوة القرار السياسي وضعف الانجاز السياسي .

خ- في النظم الديمقراطية عادة ما تكون دورة النخب الحاكمة فيها سريعة، ولكن نجد في العراق أن سلوك النخب السياسية تكاد تكون اقرب الى التمسك بالمنصب مما يجعلها اقرب الى فلسفة الاوليغارشية اي (الاقرب الى المنفعة المادية)

---

[1]) إيلاف وحسين ، مصدر سابق ، ص111 .

[2]) فاتن محمد رزاق ، دور النخب في الاعتدال السياسي: النخب العراقية إنموذجاً ، المجلة السياسية والدولية ، المجلد 2017 ، العدد 35-36 ، (كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2017) ، ص852 .

[3]) حسن سعد عبد الحميد ، سمات النخبة الحاكمة في العراق بعد 2003 ، 2016 ، متاح على الرابط الالكتروني https://www.alquds.co.uk/ ، تم زيارة الموقع في 18\5\2023 .

د- النخب العراقية تعاني من ازمة هوية وطنية وايضا ازمة في الشرعية (شرعية الانجاز والتواصل لصالح المجتمع واكثر من ذلك تعاني من ازمة في ادارة البلاد، وعدم قدرتها على ادارة المؤسسات على نحو سليم.

وعلى ذلك النحو يتبين لنا ان النخبة السياسية في العراق عامل مؤجج للطائفية والخلافات القومية ولا تعمل على نحو معتدل. وتتسم هذه النخب بـ:

أ- الدكتاتورية ، أي سيطرة زعماء الاحزاب على القرارات والمناصب السياسية العليا .

ب-اعادتها للبيئة التقليدية العشائرية .

ت-تأثيرها بالعامل الخارجي الاقليمي

ث-افتقارها لرؤية استراتيجية تطور اسس الدولة والمجتمع والثقافة .

4-نظام المحاصصة وتغييب دورها الفعال في تحقيق الاعتدال: تعتبر المحاصصة من ابرز الاسس التي تدخل في النطاق السياسي، فبعد ان احتل العراق لأسباب وحجج باطلة لا اساس لها من الصحة والمشروعية ... والتي تعتبر عملية احتلاله غير شرعية وعدوانية أدينت من قبل الامم المتحدة. ومن خلال طريقته العدوانية لا زال العراق لا يملك مؤسسات دولة بالمعنى القانوني والدستوري الصحيح كما هم خططوا لكي يبقى العراق ضعيفا كدولة ذات مؤسسات بسيطة ينتشر فيها الفساد من الرشوة والاختلاس، ومن اجل تحقيق تلك الاهداف العدوانية تأسس مبدأ "المحاصصة الطائفية والمذهبية والعنصرية في صلب مجلس الحكم الذي تأسس بعد الاحتلال مباشرة كمخطط ليضع اللبنات الاساسية لأضعاف وحدة مكونات الشعب العراقي[1] ، فعوضا عن طرح أيدولوجيات ومشاريع سياسية وطنية يجري التنافس عليها بين الفرقاء السياسيين من اجل نهضة العراق، اضحى التنافس على حصة كل طائفة من السلطة ... حيث يجري تعبئة الجمهور العام، بمخاطبة غرائزهم بالتذكير بهوياتهم الفرعية [2] . وفي ضوء ذلك نرى ان بعض النخب السياسية الذين تبنوا المحاصصة السياسية

[1]) فاروق العجاج ، شرعية المحاصصة السياسية في الدستور العراقي ، 2017 ، متاح على الرابط الالكتروني https://www.law-arab.com/ ، تم زيارة الموقع في 2023/5/18 .

[2]) محمد صادق ، المحاصصة هدماً للدولة : العراق انموذجاً ، مجلة العربي الجديد ، 2004 .

وبنوا عليها اوهامهم الباطلة ولازالوا متمسكين بها لخدمة مصالحهم التي بنوها منذ عام 2003 بدعم امريكا لهم[1].

ثالثاً: مقومات الاعتدال

هنالك طرق لمعالجة كل معوق اذا تم الأخذ بها بخطوات جدية وفعالة ، وتود الكثير من المقومات الا اننا تطرقنا الى نفس المواضيع لنرى الجوانب الفعالة لقسم منها ، ونعالج القسم الاخر، ومن اهم هذه الطرق :

1- معالجة التطرف الديني:

ان الحل المرتبط بمعالجة جذرية لمسببات التطرف الديني التي تعد ظاهرة عنيفة ، بالرغم من ان العراق قد تغذى على هذه الظاهرة من معين متنوع، منها ما هو موروث تاريخي، والآخر رد فعل، يعد أمرا جوهريا للتصدي من ظاهرة العنف وتحديد حواضنه وحماية الافراد والمجتمع من نتائجه[2]، وافضل الطرق لمواجهة التطرف منها: [3]

أ- أنهاء حالة التفرد السياسي الذي تمارسه الكثير من الحكومات والانظمة، والتوقف عن سياسة القمع وتكميم الأفواه، والتوجه لفتح أبواب الحريات في كافة الجوانب.

ب-عطاء استقلالية حقيقية لمؤسسات التوجه الديني، والتوقف عن توظيفها كأداة لحشد التأييد لتوجهات السلطة السياسية، كي تكون قادرة على ممارسة دورها بفاعلية في التوعية والتثقيف الديني والتصدي لبعض مظاهر الفهم الخاطئ للإسلام.

ت-عدم تمويل المجموعات المتطرفة، لان مساندة هذه المجموعات يتيح لها ان تنمو وان ترتكب المزيد من الاعمال الارهابية في المستقبل.

---

[1]) فاروق العجاج ، مصدر سابق .

[2]) محمد سلمان ابو رمان واخرون ، وسائل مكافحة الارهاب في الشرق الأوسط ، مؤسسة فريدريش ابيرت ، عمان ، 2016 ، ص50 .

[3]) اسماعيل عثمان ، التطرف والتعصب الديني ، المجلة الليبية العالمية ، العدد28 ، (كلية التربية- المرج ، جامعة بنغازي ، 2017) ، ص17

ث–تعزيز سياسات تطوير المجتمعات المدنية وتقويتها لإضعاف سطوة الحوافز النفسية التي تدفع الناس الى العمل مع المجموعات المتطرفة.

ج– دعم نشاط المجموعات الدينية والهيئات المتعددة الاديان بما في ذلك المجموعات النسوية والشبابية في المجتمع المدني لمقاومة التطرف الديني والحد منه الى جانب كل هذا، فأن الاهتمام بالمرجعيات الدينية لا يتم الا من خلال تقديم التعاليم الاصيلة والحقيقية للأديان الالهية التي تؤكد على الكرامة الانسانية.

ونستنتج من هذا أن معالجة التطرف يتم عن طريق الأخذ بالتدابير اللازمة التي تكمن في تنصيب افراد تؤمن بها الدولة، وزرعها في هذه المجموعات لكي تأخذ الحيطة أولا، وتعلم بتحركات وخطوات هذه المجاميع، وبالتالي العمل على مواجهتها وتوقيفها.

2– تفعيل الليبرالية السياسية لتحقيق الاعتدال:

يرى جون رولز ان الليبرالية السياسية هي العمود الرئيسي والمهم لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي الذي يتميز بتعدد الثقافات والانتماءات والمذاهب ... [1].

ونرى على اساس ذلك ان تحقيق الاعتدال السياسي يتم من خلال تفعيل الليبرالية وذلك عن طريق تأكيد الهوية الوطنية ورفض التبعية الفكرية والسياسية والاقتصادية، والولوج الى تثبيت قواعد ذات اسس تتمثل في نشر مبادئ التعددية الفكرية والسياسية والدينية، وحماية حرية الفرد، وتداول السلطة السياسية سلمياً، ونبذ احتكار السلطة، والايمان بالنظام الجمهوري الدستوري البرلماني، والفصل بين السلطات الثلاثة. ومن هنا يأتي دور النخب المثقفة الوطنية في نشر الوعي والثقافة، واشراك مكونات الشعب العراقي المتنوعة في بناء حركة ليبرالية قوية وفاعلة تكون بديلا مقبولا وايضا منقذا من الاوضاع المدمرة التي تقصف البلاد [2].

---

[1]) ايلاف راجح ، مصدر سابق ، ص113 .

[2]) محمد محبوب ، دعوة لتشكيل تجمع ليبرالي لإنقاذ العراق ، 2007 ، متاح على الرابط الالكتروني https://www.ahewar.org/ ، تم زيارة الموقع في 2023/5/20 .

وعليه، نرى بأن دور الليبرالية السياسية دور فعال في تحقيق التوازن السياسي. اذ ان تشكيل المجتمع وبناءه على اسس ومقومات تعمل على تحقيق تنشأة مواطن يؤمن بالتعددية الدينية والمذهبية، فبإمكانها ان تضمن تكوين (نظام سياسي واجتماعي عادل)، وبالتالي يتحقق الاعتدال السياسي.

3- اصلاح دور النخب السياسية:

على الرغم من حالة التردي الامني والازمات الكثيرة التي شهدها العراق، إلا ان النخب تسعى الى ايجاد مقتربات للحل والسلم، ومن هذه المقتربات، اهمها: [1]

أ- التمسك بالوحدة الوطنية: فما زالت النخبة السياسية العراقية وبكل اطيافها تتمسك بالوحدة الوطنية، وتؤكد على اهميتها. وقد أكد التزامهم هذا في الدستور العراقي لعام 2005، والذي اشار الى ان "جمهورية العراق" دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة ... نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة ال عراق.

ب- استمرار الحوار: ان النخب السياسية العراقية هي نخب متصلة مع بعضهم البعض بصورة مستمرة، على الرغم من الجمود في علاقتهم من مدة الى اخرى.

ان الاصلاح كفكرة ومضمون سلوك من الصعب ان نجده عند نخب سياسية معظمها تسعى الى مصالحها دون النظر الى المصالح العامة ...الا انها قد تضمنت اصلاحات نيابية ضمت (25) محورا ، من اهمها[2]:

- لاهتمام بمطالب المتظاهرين.
- الاهتمام بمشكلة النازحين.
- الاهتمام بتشريع قانون "الضمان الاجتماعي".

---

[1]) رشيد عمار ، النخب السياسية العراقية ودورها في السلم الاهلي ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، (كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، 2015) ، ص328 .

[2]) عبد الجبار احمد عبدالله ، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد32 ، (كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص119 .

4- الدستور العراقي (2005 أنموذجاً):

ان الدستور يعد الوثيقة الاهم في حياة، اي شعب ليس لأنه ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فحسب بل ايضا لأنه يحتوي على القيم السياسية والاجتماعية المعبرة عن الهوية الجمعية للشعب. ولهذا السبب نالت قضية صوغ الدستور العراقي اهتماما كبيرا على الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية، اذ سيساهم في تحديد شكل الدولة العراقية ونظامها السياسي على مدى سنوات طويلة. كما ان نجاح تجربة الدستور العراقي وما يستتبعه من نجاح الديمقراطية العراقية سيترك اثاره على المنطقة ككل [1]. وبعد اقرار الجمعية الوطنية (البرلمان) الدستور الدائم للعراق في 2005 نص على مبادئ مهمه منها مثلا، (نصت المادة (1) على ان جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي "برلماني" ديمقراطي اتحادي)، لقد مثل الاستفتاء على الدستور الذي شارك فيه العراقيون، انقلابا حقيقيا في الافكار والمعتقدات من شأنه ان يفتح أبوابا كانت مغلقة [2].

وبعد هذا التفصيل الموجز بما يتعلق بالدستور العراقي، توصلنا الى انه يعتبر مقوم من مقومات الاعتدال السياسي، حيث نرى بأن مبادئ الدستور قد تضمن العديد من الجوانب التي تتمثل بحصانة وجوده ورصانة مبادئه، باعتبارها شملت الانصاف والمساواة وعدم ظلم الاقليات، وايضا الاخذ باللغة الكردية الى جانب اللغة العربية حيث اصبحت تدرس في عموم مدارس البلاد، واحترام الأديان الاخرى ذات (الاقليات) وحمايتهم والعديد ايضا من نصوص اخرى ... الا ان هذا الشيء لا يثبت سوى اعتبار الدستور العراقي مقوم اساسي الى جانب الاعتدال السياسي.

رابعاً: العوامل الداخلية المساعدة لتدخل القوى الإقليمية

أن مسألة تأثير العامل الاقليمي على الاعتدال في العراق تتطلب ملاحظة تعقيدات الحالة العراقية وتراكب مصالح القوى والاطراف المحلية الصانعة وتشابكها وأن فهمها اعمق لحدود هذا الدور يجب ان يلحظ ثلاث عوامل داخلية رئيسية:

1- انهيار الدولة وتفككها وفاعلية العامل الاقليمي: يرتبط العامل الاقليمي ونمو التطرف في العراق بصورة وثيقة بتلاشي الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي 2003 وقد لاحظ تقرير المجموعة

[1]) عمران سلمان ، اراء في الدستور العراقي ، سلسلة أوراق ديمقراطية ، العدد 6 ، 2005 ، ص8 .
[2]) عدنان ابو زيد ، اراء في الدستور العراقي ، سلسلة اوراق ديمقراطية ، العدد 6 ، 2005 ، ص20 .

الدولية للازمات بعد بحث ميداني استغرق عدة أشهر ونشر تحت عنوان ((ماذا في أمكان الولايات المتحدة ان تفعل في العراق)) [1] .

أن غياب الدولة المركزية سيفتح الابواب امام التدخلات الاقليمية وان الاحداث في هذا البلد ستكون مدفوعة الى مدى بعيد بالعوامل الداخلية المرتبطة ببيئة إقليمية ذات دور متزايد الفاعلية وأن أخطر النتائج والتداعيات الناجحة عن تفكيك الدولة ومحو مؤسساتها الكبرى وخصوصا المؤسسة العسكرية تكمن في الطبيعة المركبة للصراع فهو أثنى ومذهبي وهو صراع سياسي طائفي ايضا وهذا ما يجسد في النزاع الكردي التركماني _ العربي في كركوك وفي هذا ما عادت مكونات الصراع في المسألة الطائفية محلية خالصة وبات العامل الاقليمي فاعلا اساسيا فيها. ان البيئة التي يترعرع فيها العامل الاقليمي هي بيئة المصالح السياسية الكبرى للدول والشعوب لا المعتقدات الطائفية فحسب وأي محاولة لتصوير العامل الاقليمي كعامل مذهبي سيكون نوعا من أغفال متعمد لدور المصالح السياسية ولأبعاد الصراع نفسه.

2- طبيعة الصراع ودور العامل الإقليمي: كشفت احداث العنف الطائفي عام 2005 و 2006 ان القوى المنخرطة في الصراع عاجزة عن حسمه بوسائل وادوات طائفية وأنها قد تسببت في حدوث خلل اعمق في التوازن الاقليمي للقوى والاهم من ذلك ان تضطر الى تفعيل العامل الاقليمي كعامل محلي وهو ما يعني تورط اطراف إقليمية في صراع مباشر، كما كشفت عن حاجتها الى مبررات وأوضاع ملائمة لمواصلته. لقد اتضح ان جوهر الصراع الدائر لم يكن طائفيا او أنه لم يتحول الى صراع طائفي تقليدي (نمطي) أذ لم يحدث ارتطام او تصادم عنيف بين الكتل المذهبية التقليدية بعضها مع بعض وعلى العكس تكشف عن كونه صراعا سياسيا بين قوى جديدة متنافسة عن مصادر النفوذ والسلطة والمال ولعل حادثة جسر الائمة الرابط بين الاعظمية والكاظمية هو الحادث الذي ادى الى غرق العشرات من المواطنين المشاركين في أحياء ذكرى دينية عام 2005 كاف من حيث دلالاته المباشرة لتدعيم الانطباع بأن الصراع لم يكن طائفيا

[1]) المجموعة الدولية للأزمات ، ماذا بإمكان الولايات المتحدة ان تفعل في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 302 ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005) ، ص24 .

بمقدار ما كان سياسيا وذلك ما ادركه العراقيين وهم يتداولون قصة انقاذ اسطورية بطلها احد شبان الاعظمية الذي دفع حياته لإنقاذ بعض ضحايا الحادثة [1].

3- البعد السياسي للمسألة الطائفية: أتسمت خريطة الصراع المحلي بعد عام 2003 بتبلور ثلاث اطراف رئيسية هي [2]:

أ- قوى التفعيل الطائفي: وتضم هذه جماعات مختلفة مذهبيا ومتنافسة.

ب-قوى الصد الطائفي: ونقصد بها التيارات الليبرالية والقومية والعلمانية القادرة على مواجهة الثقافة الطائفية وتجلى ضعف هذه القوى بعد الاحتلال مباشرة وفي اسطح صورة.

ت-البعد الاثني القومي في المسألة الطائفية: حيث اتخذ مسار الصراع السياسي الذي خاضته القوى السياسية المختلفة بأدوات طائفية بعدة الاثني القومي.

خامساً: طبيعة التدخل الإيراني في العراق بعد عام 2003

تعتبر العلاقات العراقية الايرانية ذات مواصفات خاصة حيث تأثرت بعقائد الجغرافية السياسية وبالحدود البرية والمائية والتي لم تكن محصنة امام التأثيرات والتيارات القادمة من ورائها وهذا الواقع اخفى تفاعلا بين الدولتين امتد منذ أقدم العصور وحتى يومنا الحاضر متمثلا بالغزوات المتبادلة والامبراطوريات الممتدة عبر هذه الحدود وبالتداخل الحضاري والثقافي وقد خلفت هذه الحقيقة ميراثا مشتركا ومعقدا و هو ميراث يشكله خليط من التعاطف والكراهية والتجانس والاختلاف والانتماء المشترك وتناقضت الهويات واصبحت هذه العلاقة متحركة بسبب تحرك السياسات الداخلية وتمثل بناء الدولة وخيارها الايديولوجي وانتمائها المصلحي[3].

لقد خدم الغزو والاحتلال الامريكي للعراق الاستراتيجية الايرانية من تعميق اذرعها داخل العراق لأسباب جيوسياسية واستراتيجية وامنية لمواجهة الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، بحيث دفع

---

[1]) فاضل الربيعي ، التدخلات الإقليمية في العراق ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2011 ، ص9 .

[2]) مروة عبد المنعم بكر ، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 23 ، العدد2 (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2022) ، ص150 .

[3]) حسين درويش العادلي ، العلاقات العراقية الإيرانية بين نظرية الجدار الجيوسياسي الى نظرية القوة الإستراتيجية ، العراق ، 2011 ، ص5 .

ايران لتكون من ضمن الاستراتيجيات الاقليمية التي تتصارع في العراق بسبب ارهاصات البناء الهش للدولة العراقية المؤسسة على وقف عملية سياسية تعاني من محددات ذات نوعية وتدخل كبير في ملفات اعادة انتاج الدولة [1].

يوضح الباحث الاميركي " كينث كاتزمان " في شؤون الشرق الاوسط الهدف الرئيسي للنفوذ الايراني في العراق بعد الاحتلال الامريكي عندما يقول (مع اجواء تجريد القدرة العسكرية التقليدية واسلحة الدمار الشامل من العراق وازالة النظام فأن ايران تسعى الى ضمان ان العراق لا يمكن ابدا ان يصبح تهديدا لإيران سواء مع او بدون القوات الامريكية الموجودة في العراق)، لافتا ان إيران دعمت العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي لاجل دعم الشيعة في العراق اذ يقول (خلال الاعوام 2003 – 2005) قامت إيران وحسب ما تراه انه يناسب مصالحها عن عدم دخول العراقيين الشيعة والفصائل الاسلامية في العملية الانتخابية التي تقودها الولايات المتحدة وذلك لان عدد الشيعة في العراق 60% تقريبا ضمان لهيمنة الشيعة على حكومة منتخبة) [2]. حاولت إيران ان تعيد بناء اواصرها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العراق بضمان مصالحها في الساحة العراقية وحماية عمقها من اية اختراقات امريكية وغيرها حيث سعت إيران الى وضع لمسات لها داخل الساحة العراقية خاصة وان العراق هو الخيار الأقل تكلفة لها بعد الانسحاب الامريكي لا بل هو المفتاح لتثبيت تأثيرها انطلاقا منه الى الدول الاقليمية الاخرى [3].

سادساً: طبيعة تدخل المملكة العربية السعودية في العراق بعد عام 2003

لقد حاولت المملكة العربية السعودية ان يكون لها موقفا معارضا من التجربة الديموقراطية العراقية ولو بصورة غير مباشرة من خلال تسخير وسائل الاعلان المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية للنيل من الديموقراطية في العراق وافشالها من خلال التركيز على الجانب السلبي واهمال الجوانب الايجابية

---

[1]) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي ، العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2011/2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011) ، ص10 .

[2]) كينث كاتزمان ، انشطة إيران ونفوذها في العراق ، هيئة الأبحاث بالكونغرس الأمريكي ، تقرير من وثائق ويكلنكس ، نقلاً عن: مصطفى العبيدي ، تقرير امريكي عن النفوذ الإيراني في العراق ، 2009 ، ص3 .

[3]) جاسم يونس الحريري ، التنافس الاقليمي والدولي في العراق ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص157 .

المتحققة مرورا بعدم التعاون مع الحكومة العراقية المنتخبة عبر صناديق الاقتراع بل ان مؤشرات الرسم البياني لطبيعة تحركات المملكة العربية السعودية يدل على انها ترتبط بعلاقات استراتيجية قوية ومصالح مشتركة مع شخصيات عراقية معارضة للتجربة الديمقراطية في العراق وساعية الى اعادة العملية السياسية الى مربعها الاول [1]. ان الدور اللافت للنظر والاخطر الذي لعبته المملكة العربية السعودية في نمو التطرف في العراق يكمن في العراق في استغلال رجال الدين في تشجيع الشباب من الذين لم تكتمل في ادمغتهم الصورة الحقيقة للإسلام ولم تتضح لديهم مبادئه التسامحية النبيلة على ضرورة الجهاد في العراق [2].

كذلك حاولت المملكة العربية السعودية ان تجعل من مرتكزات كل ثقافة عراقية لطائفة معينة وخاصة في الدين النقطة الأولى التي من خلالها ايجاد تنافر بين ثقافة واخرى وهذا يتم عبر تسخير وسائل الاعلام والفضائيات حيث تعمل على تأسيس ثقافة التحسس من طائفة اتجاه طائفة اخرى واختيار بعض الشعائر الدينية للمس بها والتشهير بها وجعلها تكون محط اثارة طائفية وعرقية من الطائفة الاخرى تحت اغطية دينية وفي الوقت الذي يجب على المملكة العربية السعودية ان تكون عونا للمجتمع العراقي من خلال اشاعة ثقافة احترام الثقافات والاديان والتعددية المجتمعية والحرص على المشاركة في الامن الجماعي بمفهومه الشامل للمجتمع الانساني [3].

وكذلك عملت المملكة على التشكيك بالعملية الديمقراطية العراقية حيث سخرت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي في خدمة مصالحها التي تسعى الى خلق نوع من الشك والريبة بالتجربة الديمقراطية العراقية من خلال اتباع منهج العولمة الثقافية عبر الغاء ثقافات وهويات الشعب العراقي وتطفيل ثقافة طائفة معينة ونقلها الى العراق لخلق نوع من التصادم الطائفي والاثنوغرافي بين مكونات المجتمع العراقي

---

[1]) علي جاسم ، الديمقراطية في العراق تجربة تحتاج الى فهم وادراك وممارسة ، 2007 ، متاح على الرابط الإلكتروني https://www.ahewar.org/ ، تم زيارة الموقع بتاريخ 2023/6/10 .

[2]) الحريري ، مصدر سبق ذكره ، ص192 .

[3]) سامي ابراهيم الخزندار ، المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية : إطار نظري ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، المجلد 2011 ، العدد32 ، (الجمعية العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، 2011) ، ص32 .

عبر بلورة ثقافة واحدة على النطاق العراقي والغاء اي ثقافات فرعية في العراق لإشغال الساحة العراقية بصراعات ثانوية وتبعد تأثيرات التجربة الديمقراطية العراقية عنها [1].

- **الخاتمة و الاستنتاجات :**

وفي ختامنا لهذا البحث توصلنا الى صحة الفرضية حيث تم تحديد سبل معوقات الاعتدال السياسي والتي تتضمن : الاستسلام للواقع ، والتحكم بالديمقراطية ونقص المعلومات وتفشي الجهل ، والسيطرة على المؤسسات السياسية من قبل المجاميع المتطرفة فكريا ، وايضا سطوة الايديولوجيا . ونطرح بعدها عدة مجالات لتوظيف مقومات الاعتدال السياسي من خلال : عبور هذه الازمات ، وبناء الخطط والتقنيات العمل على مكافحة الفساد ، واخيرا توظيف الصناعات الابداعية " في خلق التماسك الاجتماعي وصناعة البلد من جديد.

اصبح العراق مجالا خصبا للتدخل والتنافس الاقليمي فيه بعد الاحتلال وبروز العامل الاقليمي كأحد ابرز المحركات والعوامل المؤثرة على المشهد العراقي لذلك برزت مشكلة التناحر لمزيد من الصراعات داخل الاراضي العراقية بين مختلف القوى الاقليمية .

- **المصادر**

1. Elaf Rajeh Hadi and Hussein Ahmed Khalil, Moderation and Rationality in the Thought of John Rawls: Referring to the Iraqi Case after 2003, 2017, Journal of Political Science and Law, Volume 1, Number 4, (Berlin, Germany, 2017).
2. Ahmed Al-Taribeq, In Criticizing the Founding Texts of Extremist Religious Thought, Rabat, Morocco, 2017, research published on the website https://mominoun.com/.
3. Aras Habib, Political Extremism and its Relationship to Terrorism, Al-Sabah Al-Jadeed Newspaper, 2016.

[1]) محمد شقشوق ، العولمة الثقافية : المفهوم والتجليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، المجلد 2011 ، العدد32 ، (الجمعية العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، 2011) ، ص 125 .

4. Ismail Othman, Extremism and Religious Intolerance, The International Libyan Journal, No. 28, (College of Education – Al-Marj, University of Benghazi, 2017).

5. Jassem Younis Al-Hariri, Regional and International Competition in Iraq, Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, Amman, 2016.

6. Jihan Adel Hajjah, The Concept of Moderation and Moderation in Islam, 2016, available at the electronic link https://mawdoo3.com/, accessed on 5/15/2023.

7. Hassan Saad Abdel-Hamid, Characteristics of the ruling elite in Iraq after 2003, 2016, available at the electronic link https://www.alquds.co.uk/, accessed on 5/18/2023.

8. Hussein Darwish Al-Adly, Iraqi-Iranian relations between the theory of the geopolitical wall to the theory of strategic power, Iraq, 2011.

9. Rashid Ammar, Iraqi political elites and their role in civil peace, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, (College of Law and Political Sciences, University of Kirkuk, 2015).

10. Sami Ibrahim Al-Khazendar, Preventive Prevention of Civil and International Conflicts: A Theoretical Framework, The Arab Journal of Political Science, Volume 2011, Number 32, (The Arab Association for Political Science, Lebanon, 2011).

11. Tayeb Bouazza, Criticism of Liberalism, Enlightenment for Publishing, Distribution and Deposit, first edition, Egypt, 2013.

12. Abdul-Jabbar Ahmed Abdullah, Elections and Democratic Transformation in Iraq, Journal of Political Science, Issue 32, (College of Political Science, University of Baghdad, 2006.

13. Abd al-Rahman Abd al-Karim Abd al-Sattar al-Obaidi, Iraqi-Iranian relations under the American occupation of Iraq 2003/2011, unpublished master's thesis, (College of Arts and Sciences, Middle East University, 2011).
14. Adnan Abu Zaid, Opinions on the Iraqi Constitution, Democratic Papers Series, No. 6, 2005.
15. Ali Jassim, Democracy in Iraq is an experience that needs to be understood, understood and practiced, 2007, available at the electronic link https://www.ahewar.org/, accessed on 6/10/2023.
16. Imran Salman, Opinions on the Iraqi Constitution, Democratic Papers Series, No. 6, 2005.
17. Faten Muhammad Razzaq, The Role of Elites in Political Moderation: The Iraqi Elites as a Model, The Political and International Journal, Volume 2017, Issue 35-36, (College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017).
18. Farouk Al-Ajaj, The legitimacy of political quotas in the Iraqi constitution, 2017, available at the electronic link https://www.law-arab.com/, accessed on 5/18/2023.
19. Fadel Al-Rubaie, Regional Interventions in Iraq, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2011.
20. Kenneth Katzman, Iran's Activities and Influence in Iraq, US Congressional Research Service, report from Wikilinks documents, quoting: Mustafa Al-Obeidi, US report on Iranian influence in Iraq, 2009.
21. International Crisis Group, What Can the United States Do in Iraq, Arab Future Magazine, No. 302, (Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2005).

22. Muhammad Salman Abu Rumman and others, means of combating terrorism in the Middle East, Friedrich Ebert-Stiftung, Amman, 2016.

23. Muhammad Shaqshouq, Cultural Globalization: Concept and Manifestations, The Arab Journal of Political Science, Volume 2011, Number 32, (The Arab Association for Political Science, Lebanon, 2011).

24. Muhammad Sadiq, Muhasasa as a Destruction of the State: Iraq as a Model, Al-Araby Al-Jadeed Magazine, 2004.

25. Muhammad Mahboob, A Call to Form a Liberal Gathering to Enforce Iraq, 2007, available at https://www.ahewar.org/, accessed on 5/20/2023.

26. Marwa Abdel Moneim Bakr, Political Sectarianism and the Challenges of State Effectiveness in Iraq, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 23, Issue 2 (Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2022).